المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية
ISSN: 2682-2865
The Online ISSN : 2682-4248
المجلد07/العـدد: 01 (مارس 2025)، ص ص 171 - 213

تصور مقترح لتطوير مخرجات التعليم الجامعي في اليمن لتلبية متطلبات سوق العمل

A proposed vision for developing university education outcomes in Yemen to meet labor market requirements.

د/ فهمي احمد علي محمد قشاش [١] د/ مجيب علي الجماعي [٢]
[١] كلية التربية جامعة عدن- الجمهورية اليمنية، fhmi777267111@gmail.com
[٢] كلية التربية جامعة إب- الجمهورية اليمنيةM777776980@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/01/27 تاريخ القبول: 2025/02/26 تاريخ النشر: 2025/03/19
Doi: 10.21608/gfsc.2025.418228

مستخلص البحث:

هدف البحث الى تقديم تصور مقترح لتطوير مخرجات التعليم الجامعي في اليمن لتلبية متطلبات سوق العمل، واعتمد البحث المنهج الوصفي التطويري والاستبانة اداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع البحث من خبراء من الجامعات اليمنية وسوق العمل، تم اختيار عينة قصدية منهم بلغت (٥٠). وتوصل البحث الى عدد من النتائج من أهمها ارتفاع درجة موافقة الخبراء على أهمية المهارات والسمات التي تضمنتها الأداة التي عرضت عليهم باعتبارها متطلبات أساسية يجب أن يمتلكها خريجي الجامعات اليمنية لتلبية متطلبات سوق العمل، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت (91%) وبمتوسط حسابي اجمالي (٢.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٣٩) بدرجة اهمية كبيرة" كما توصل البحث الى عدد من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوع البحث

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي – سوق العمل.

المؤلف المرسل: د / فهمي احمد علي محمد قشاش Email: fhmi777267111@gmail.com

Abstract:

The research aimed to present a proposed vision for developing university education outcomes in Yemen to meet the requirements of the labor market. The research adopted the descriptive developmental approach and the questionnaire as a tool for collecting data. The research community consisted of experts from Yemeni universities and the labor market. A purposive sample of (50) was selected from them. The research reached a number of results, the most important of which was the high degree of experts' agreement on the importance of the skills and characteristics included in the tool presented to them as basic requirements that Yemeni university graduates must possess to meet the requirements of the labor market, and that the overall approval rate reached (91%) with a total arithmetic mean of (2.73) and a standard deviation of (0.39) with a high degree of importance. The research also reached a number of recommendations and proposals related to the research topic.

Keywords: university education - Labor market.

مقدمة:

إن التغيرات السريعة والمتلاحقة في العالم والبلدان العربية تفرض على التعليم أن يقوم بدوره الفعال في إعداد الخريجين أصحاب الكفاءات والمهارات والقدرات العالية حتى توائم متطلبات أسواق العمل، إذ أصبحت ظاهرة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامرة، وهي تزداد خطورة واتساعاً، ولم تعد شأناً فنياً يخص المعنيين بالتعليم وأسواق العمل بل أصبحت موضع اهتمام الساسة، لأنها تمثل أوجه خلل عديدة تظافرت لتولد آثاراً اقتصادية واجتماعية، وبرزت هذه الآثار في بطالة متزايدة وإنتاجية منخفضة وتراجع في إمكانية المنافسة(المولى،٢٠١٢، ٤٠٧).

كما أن مختلف الدول المتقدمة والساعية بجدية نحو التقدم المستمر تعمل على مراجعة نظمها التعليمية بصورة مستمرة، وتحسينها وتطويرها حتى وصلت إلى تبني

مفاهيم الجودة الشاملة نظريا وتطبيقيا، واعتمدت مقاييس وأسسًا لقياس مواصفات مخرجاتها التعليمية، وضمان فاعلية البرامج الأكاديمية في اكتساب المعارف والمهارات، بل والكفايات التي تمكنها من تحقيق تقدمها، والإسهام الفاعل في تقدم بلدانها، وتحقيق تنميتها الفاعلة والمستدامة، وضمان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني (الشيتي ،٢٠٢٠، ٢١).

ولذلك أصبح التعليم الجامعي يحظى باهتمام متزايد في المجتمعات المتقدمة والنامية، باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع ويلبي احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للنهوض والتطور، باعتبار التنمية في مجالات الحياة المختلفة تعتمد على جودة الحياة التعليمية، ويوفر الرؤية العلمية والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوظيفي، ويشكل المخزون من الطاقة البشرية في الجامعات أساس التنمية كون هذه المخرجات هي مدخلات التنمية لذلك كان استثمار التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار إذا ما خُطط بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة والتي تتواكب مع مستجدات العصر والثورة المعرفية والتكنولوجية(المهدي ،2014، ٥٤).

ونظراً لكثرة المؤسسات التعليمية وتميزها واختلافها، فلم يعد يكفي إنتاج مخرجات تعليمية وحسب بل لا بد من مراعاة جودة المخرجات، ولهذا يجب على المؤسسة الحرص على المهارات والقدرات التي لا يستطيع الطالب التميز بدونها، لتحقيق التقدم والنماء والازدهار والتركيز على مهارات التواصل الفكري، والتحليل المنطقي، وتعليم اللغات، والثقافات المختلفة والحرص على تعليم الطالب المهارات الإلكترونية، والعمل الجماعي، والاجتماعي، والمبادرة، والإبداع. وأن المؤسسات التي لها القدرة على فهم سوق العمل واحتياجاته يكون لديها تطور ملحوظ بالتأثير في مؤسسات البحث العلمي، والإضافة للمجتمع المحلي، والإسهام بتقديم الاستشارات للقطاعات العامة، والخاصة. (داغر. الطراونة. القضاة،٢٠١٦ ،٢٤٠).

في هذا السياق أكدت العديد من الدراسات كدراسة الدلو (٢٠١٦) ودراسة الهنساوي (٢٠١٨) ودراسة الطلحي والمشيطي (٢٠٢٠) أن المخرجات التعليمية في

الجامعات، تعكس درجة متانة النظام التعليمي فيها، ودرجة تطور أو تأخر المجتمع، وعلى المستوى المحلي أكدت دراسة المسهلي (٢٠٢٢) ،ودراسة قشاش والجماعي (٢٠٢٤) أن مخرجات التعليم العالي اليمني لم تبلغ مستوى الطموح في مقاييس الجامعات العالمية، بسبب ضعف العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، والتي تعد عنصرا جوهريا في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والملاحظ أن الدراسات في هذا المجال قليلة وتكاد توصف بالندرة وبالذات في بلادنا اليمن، ونظراً لنقص الدراسات المهتمة بهذا الموضوع وسعياً لجعل مخرج التعليم الجامعي يمتلك المهارات التي تجعل منه مخرجاً ملائماً لما يحتاجه تخصصه بسوق العمل المحلي والعالمي؛ الأمر الذي دفع الباحثان لأجراء هذا البحث سعياً منهما لسد الفجوة الواضحة في هذا المجال.

مشكلة البحث

لقد أصبح سوق العمل ومنذ سنوات عديدة يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الإتقان والإنجاز وليس مجرد شهادة التخرج التي أصبحت غير كافية للحصول على وظيفة أو تلبية احتياجات السوق، فبالرغم من زيادة عدد المتعلمين إلا أننا نلاحظ تدهوراً في الإنتاجية بشكل ملحوظ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدم الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كماً ونوعاً وبالتالي وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي بأنواعه المختلفة، ومن هنا تصبح قضية تحديث وتطوير التعليم و اعادة النظر في سعته وتخصصاته الحالية وتحديد مجموعات المهارات المتعددة (العامة والفنية والمتخصصة)، وما يتطلبه من سمات تكسبها القيمة والمعنى، مطلباً ضرورياً وملحاً للارتقاء بالمستوى الكيفي له، ليصبح تعليماً قادراً على تزويد القوى العاملة بالمهارات المطلوبة بما يتيح لها فرصاً أفضل للتوظيف، وأداء دور فعال في تحقيق التنمية المجتمعية المنشودة(عمارة،٢٠١٢ ، ٣٠٠).

لعل أبرز المشكلات المتصلة بالتعليم العالي في اليمن هي انفصاله عن التنمية، وعن احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي، وتبرز مظاهر ذلك الانفصال في تركيز

الطلاب في كليات الدراسات الاجتماعية والإنسانية، والملاحظ أن سوق العمل في الدول العربية ومنها اليمن ،ومنذ سنوات عديدة يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الإتقان والإنجاز وليس مجرد شهادة التخرج التي أصبحت غير كافية للحصول على وظيفة أو تلبية احتياجات السوق، وبرزت هذه الآثار في الفجوة الأكثر اتساعاً بين خريجي التعليم الجامعي في اليمن حيث يواجه الخريجين مشكلة البطالة بانضمامهم إلى صفوف الباحثين عن العمل، وإن حصلوا عليه فقد يكون في كثير من الأحيان ليس من اختصاصهم، لذا لابد أن تمتلك مخرجات التعليم الجامعي قدرات ومهارات ومعارف وسمات تلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل حتى يتم استيعاب جمهور الخريجين وهو ما يسعى البحث الحالي الى تحقيقه ؛ ولذلك تتحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال التالي:

ما متطلبات تطوير مخرجات التعليم الجامعي في اليمن لتلبية احتياجات سوق العمل؟

اهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى:

متطلبات تطوير مخرجات التعليم الجامعي في اليمن لتلبية احتياجات سوق العمل.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث الحالي في الآتي:

- يعد البحث الحالي إضافية لغيرها من الدراسات السابقة التي يمكن أن تفيد الباحثين في مجال التعليم الجامعي وسوق العمل.
- أهمية الموضوع الذي تناوله حيث أنه يتناول دور الجامعات في تلبية متطلبات سوق العمل على أساس أن الجامعات تقع في قمة سلم التعليم، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بسوق العمل.
- تأكيد الدراسات السابقة على وجودة الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل نتيجة للاحتياجات المتغيرة لسوق العمل مما يتطلب

القيام بمثل هذه الدراسات بصورة دورية للوقوف على المتغيرات المعاصرة المؤثرة على سوق العمل وسيل مواجهتها.

- يقدم البحث عدد من المتطلبات التي تفيد في تفعيل دور الجامعات اليمنية في تلبية متطلبات السوق، ما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.
- نتائج البحث الحالي يستفيد منها القيادات متخذو القرار في وزارة التعليم العالي، والجامعات اليمنية، بالاستفادة من النتائج والتوصيات والحلول المقترحة التي يقدمها لهم هذا البحث؛ لتحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي اليمني بما يلبي متطلبات وحاجات سوق العمل.
- يساهم البحث في تقديم معرفة نظرية لأكاديميون والباحثون من خلال تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

متخذي القرار في المؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة والجهات ذات العلاقة في اتخاذ السياسات اللازمة لتطوير وتحديث مدخلات ومخرجات نظام التعليم الجامعي بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المؤهلة.

يعد البحث الحالي محاولة علمية يتم تنفيذها لأول مرة -بحسب علم الباحثان واطلاعهما.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تصور مقترح لتطوير مخرجات التعليم الجامعي في اليمن لتلبية متطلبات سوق العمل.
- **الحدود البشرية:** خبراء من القيادات الاكاديمية في الجامعات اليمنية وارباب سوق العمل.
- **الحدود الزمانية:** ٢٠٢٤م وهي الفترة التي قام الباحثان بتطبيق البحث فيها.
- **الحدود المكانية:** الجمهورية اليمنية.

مصطلحات البحث:

أ-مخرجات التعليم العالي:

وتعرف بأنها :الاستراتيجيات التي تهدف لتوظيف المعلومات والمهارات والقدرات؛ لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز من خلال التفاعل الكامل، ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعلومات متراكمة، وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة، وفقا لتوجهها وفلسفتها (المسهلي، ٢٠٢٢، ٢٥٦).

وتعرف بأنها مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات والخبرات المتراكمة، التي يجب أن يتقنها الطالب /المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة (قشاش والجماعي، ٢٠٢٤).

وتعرف مخرجات التعليم اجرائيا: "المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تسعى الجامعات اليمنية إكسابها للطلبة، من خلال مناهجها المقررة عند اكمالهم البرامج التعليمية الأكاديمية المرتبطة برسالتها، وتعكس معايير عالمية في مستوى مناسب.

ب-سوق العمل

عرفه عمارة بعملية التفاعل الديناميكي المستمر بين العرض (نواتج التعليم العالي) وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه النواتج في مجالات العمل المختلفة، وصولا إلى حالة التوازن بين العرض والطلب (عمارة، ٢٠١٢ ، ١٨).

وتعرف سوق العمل اجرائيا: يعرف الباحث سوق العمل بأنه المعروض من الموارد البشرية من مخرجات التعليم الجامعي التي يتم إعدادها وتأهيلها من قبل الجامعات اليمنية، في ضوء احتياجات سوق العمل نتيجة لما تمتلكه من مهارات بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع.

الدراسات السابقة:

دراسة المسهلي (٢٠٢٢) ،بعنوان :" درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية " جامعة حجة نموذجاً "

هدفت إلى التعرف علي درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ، من وجهة نظر إداريي واعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، ،تكونت عينة الدراسة من (٤٢) فرداً من إداريي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة حجة، ولتحليل بيانات البحث، استخدمت المنهج الوصفي والاستبانة اداة لجمه البيانات ، وأظهرت نتائج البحث أن تقدير أفراد عينة البحث لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل باليمن كان منخفضا، ،عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وفق متغير(نوع المؤهل).

دراسة قشاش والجماعي (٢٠٢٤) بعنوان:" تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل "

هدفت الى تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل واعتمد البحث المنهج الوصفي المسحي والاستبانة اداة لجمع البيانات وتكون مجتمع البحث من قيادات ارباب العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة تم اختيار عينة قصدية منهم بلغت (٥٠) فرداً وتوصل البحث الى عدد من النتائج من أهمها أن افراد العينة اكدوا على أهمية المعايير التي تضمنتها الأداة التي عرضت عليهم باعتبارها أساسية لخريجي الجامعات اليمنية، وأن نسبة الرضا تراوحت ما بين (63% - 71%) ومتوسط حسابي اجمالي ت(١.٩٦)،وانحراف معياري(٠.٥٤) وتقع معظم الآراء في "راض نسبياً" ، عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة تعزى لمتغيرات المؤهل وجهة العمل وسنوات الخبرة.

دراسة الدلو (٢٠١٦) بعنوان:" استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين "

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة، والذي يبلغ حجمه (٢٧١٥) شخصاً، تم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (٢٠٠) شخص، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات وتوصلت الى عدد من النتائج كان أهمها:

أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم المجموعة من المهارات الذهنية والحياتية، وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج، ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العلاقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

دراسة الهنساوي (٢٠١٨)، بعنوان " رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل"

هدفت للتعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة مع سيدات ورجال أعمال بلغ عددهم (١٠١) مفردة. والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للواقع، من خلال التحليل، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوئها تم وضع عدد من المقترحات لتأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع. ومعوقات التنفيذ).

دارسة الطلحي والمشيطي(٢٠٢٠)، بعنوان:" مدى ملائمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل "

هدفت الدراسة إلى قياس مدى ملائمة مخرجات مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت العينة ٥٠ خريجاً من الجامعات والمعاهد العليا العامة في مدينة بنغازي في المدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩م. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: وجود فجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ناتجة عن قصور في الخطط التعليمية في كل الجوانب التي من شأنها أن تعزز العلاقة بين المخرجات والمتطلبات.

دراسة Hennemann & Liefner, (2010) ،بعنوان" العلاقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل "

هدفت إلى معرفة العلاقة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وتألفت عينة الدراسة من257 خريجا من قسم الجغرافيا بجامعة يوسس ليبش Jusus Liebig University الألمانية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان الاستبانة، التي تكونت من ثلاثة محاور هي: التحول إلى أول الوظيفة، ومواصفات الوظيفة، والمتطلبات الحالية في سو ق العمل، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التدريس التقليدي لا يُعّد الخريجين لسو ق العمل، وهناك قصور في الكفايات المطلوبة في سو ق العمل، وقصور في مها ارت الانتقال نحو أول وظيفة.

دراسة " Otgontugs Banzragch(٢٠١٠)،بعنوان" التعليم وسوق العمل في وسط آسيا: حالات من منغوليا وطاجيكستان".

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات المتعلقة بقياس مستوى المعيشة في منغوليا، ومنها: مسح عام (٢٠٠٣)، ومسح الأسر المعيشية في منغوليا في القطاع غير الرسمي (٢٠٠٤)، ومسوح (١٩٩٩) و(٢٠٠٣)، و(٢٠٠٧) الطاجيكية. وركزت الدراسة على البيانات الخاصة بسنوات الدراسة ومستويات الالتحاق المرتفعة بهدف حساب معدلات العائد على التعليم. كما اهتمت الدراسة بجميع المستويات التعليمية من حملة المؤهلات العاملين بأجر، والعاملين لحسابهم الخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-

٦٥) حسب النوع الاجتماعي، والجيل، والحالة الاجتماعية، والعرق، والموقع، والصناعات وملكية الشركات "في كل من منغوليا وطاجيكستان. تم حساب معدل الأجور من خلال بعض المعادلات الإحصائية. وكشفت النتائج عن أن عائدات التعليم في كلا البلدين كانت أعلى بالنسبة للإناث عن الذكور. وأدت المعدلات المنخفضة من عائدات التعليم بالنسبة للذكور إلى تدهور المعدل العام للعائد على التعليم في اقتصاديات البلدين، وفي حالة طاجيكستان، كانت الحرب الأهلية الوحشية - التي استمرت لمدة ٦ سنوات - هي سبب آخر لانخفاض العائد من التعليم في البلاد. معدل العائد من التعليم في سنة واحدة من التعليم ينخفض لدي الأفراد الذين يعيشون في منطقة الحرب بنسبة (٢.٥%) مقارنة بالأشخاص الذين يقيمون في المناطق الأقل تضررا من ويلات الحرب في طاجيكستان.

التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات تبين أن هناك دراسات عديدة محلية وعربية وأجنبية تناولت مشكلة مؤسسات التعليم العالي في عدم قدرتها على التوافق بين تخصصات خريجيها ومتطلبات سوق العمل بشكل عام، وأن هذه المشكلة منتشرة في البلدان العربية، وكذلك عالمياً فهي مشكلة محلية إقليمية عربية عالمية ، مما يدل على أن بعض البلدان في العالم حاولت العمل على علاجها واعتبروا الجامعة مركزا بحثياً يزود المجتمع والدولة بالمستجدات والتطورات العلمية من أجل استخدامها في عملية التطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ،وقد اتفق البحث الحالي مع اغلب الدراسات في كثير من المواضيع منها ضعف التكامل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واتفقت مع معظم الدراسات السابقة باستخدامها المنهج الوصفي والاستبانة ولكنها اختلفت مع الدراسات السابقة في تناولها تقييم مخرجات التعليم الجامعي من وجهة نظر ارباب العمل ، حيث تعد الدراسة الأولى من نوعها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب أهمها:
- تحديد الجوانب النظرية للبحث.
- الاسترشاد بها من خلال الرجوع إلى المراجع والمصادر والدراسات العلمية التي تم الرجوع والاطلاع عليها.
- صياغة أهداف ومصطلحات وحدود البحث وصياغة أدواته.
- تصميم وتحديد منهج ومجتمع وعينة البحث.
- تحديد الفجوة المعرفية التي يُضيفها البحث.
- ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:
- تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها:
- أن البحث الحالي ركز على موضوع في غاية الأهمية والحيوية، تناول تطوير مخرجات التعليم الجامعي في اليمن في ضوء متطلبات سوق العمل.
- يعد البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى حسب علم الباحثان تناولت تقديم تصور لتطوير مخرجات التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل.

الخلفية النظرية للبحث

التعليم الجامعي

تعتبر الجامعة من بين أرقى وأهم المؤسسات في المجتمع ، إذ لا يخلو أي مجتمع وجودها ، وذلك بالنظر لطبيعة الدور الهام الذي يمكن أن تقدمه لخدمة أفراد المجتمع على كافة الأصعدة ، إذا ما تم توجيهها بطريقة سليمة من خلال الاهتمام الجاد بنوعية مخرجاتها وكذا تأطير وتنظيم العملية البحثية بها وفقاً لأسس بحثية سليمة ، تتواكب مع المتغيرات المحلية والعالمية المحيطة ، وذلك على اعتبار وجود علاقة هامة بين الجامعة والسوق من الناحية الاقتصادية أيضاً ، فالجامعة زيادة على كونها مؤسسة تعليمية تربوية ، تعتبر حاضنة جيدة للطاقم البشري المؤهل لخدمة مجتمعة على كافة الأصعدة مما يسهم بطريقة علمية في قيادة وتوجيه العملية التنموية لتأخذ مسارها

السليم إنطلاقاً من هذه الأهمية نسعى عبر هذا المبحث للتطرق بشيء من التفصيل لمفهوم الجامعة (اليافعي ،٢٠٢١، ٤٧) .

تعريف الجامعة :

إن الجامعة وما تتصف به من خصائص تنظيمية وأهداف ومهام توجيهية مختلفة، تعتبر اليوم ذلك الامتداد الطبيعي والمنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة ، والتي ظلت تتطور على مر السنين كحاضنة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق ، (محمد، ٢٠١٨ ،١٨).

كما عرفت بأنها " مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معنية، تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتتألف من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية ، وتقدم برامج دراسية متنوعة في التخصصات المختلفة ، منها ما هو على مستوى الليسانس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا ، وبموجبها تتحد الدرجات العلمية للطلاب ،(الثبيتي ، ٢٠٠٠، ٢١٤).

كما تعرف الجامعات اليمنية حسب ما أشار إليها قانون التعليم العالي رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠م في المادة رقم (٢) والتي تنص على "الجامعة هي: كل مؤسسة أكاديمية تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي حكومية أو أهلية أو خاصة تتكون من كليتين على الأقل وشريطة إلا تقل مدة الدراسة فيها لمنح الدرجة الجامعة الأولى (البكالوريوس والليسانس) عن أربع سنوات دراسية"(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠١٠).

المبادئ العامة للجامعة: وهي، (دليو واخرون ، ٢٠٠٦، ٧٩):

- أن الجامعة كتنظيم لها هدف خاص يحدد طبيعتها الخاصة ويميزها عن غيرها.
- إذا كانت الجامعة تسمح بتعدد أشكال تنظيمها وكيفيات هيكلتها فإن طبيعة هدفها تضبط شكل هذا التعدد ومجاله العام كما تتحدد حدوده ومتطلباته.

- إذا كان تسيير الجامعة يتطلب هيكلة تنظيمية هرمية، فهذا يعني استحالة جمع طاقمها البشري في تصنيف واحد والتساوي في علاقة أفراده مع الإنتاج المعرف، بل يجب تصنيفهم في فئات مختلفة نوعياً تبعاً لنسبة علاقتها بهدف التنظيم ومن ثم يمكن القول إنه كلما كان مرتب الصنف أعلى كلما كانت مشاركته في التسيير أكبر.

وظائف الجامعة:

يمكن التفصيل في بعض أهم وظائف الجامعة فيما يلي:

أ- وظيفة التعليم : يعد التعليم من أهم وظائف الجامعة لما له من دور في اعداد الطلبة ، واكسابهم المعرفة العلمية التخصصية، الأمر الذي أدى لضرورة اتاحة الفرص للتعليم لدى جميع الطلاب ، حيث أن التعليم في الجامعات مطالب بالوصول إلى درجة الاتقان بإكسابهم المهارات العقلية المتصلة بالمهنة ، وتطبيق ما تم تعلمه من حقائق ومعلومات ومفاهيم على المواقف والقضايا الجديدة ، بالإضافة إلى المهارات المرتبطة بالتفكير العلمي الناقد ، وقد تغيرت أدوار التعليم الجامعي في ظل مجتمع المعرفة إلى مجموعة من الأنشطة العريضة التي تساعد في بناء المجتمعات الديمقراطية القائمة على المعرفة ، والتي تشمل دعم الابتكار بتوليد المعرفة الجديدة ، والإسهام في تكوين رأس المال البشري (الحاج ، ٢٠١٥، ١٧٧).

ب-وظيفة البحث العلمي: لا يمكن الحديث عن بحث علمي فعال وانتاج معرفة ابتكارية، إلا من خلال اتباع أساليب دقيقة وطرق سليمة في التفكير وتوجيه الفكر والبحث عن الحقائق، وكذا ايلاء المورد البشري القائم على العلمية البحثية أهمية وعناية بالغتين، وذلك من خلال، (معمرية ،٢٠٠٧، ٥) :

- التدريب على البحث وأساليبه، ويتحقق أثناء اعداد درجتي الماجستير والدكتوراه.
- التأليف في مناهج البحث وتقنياته.
- الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي في ميدان التخصص.

- حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين والمشاركة في تنشيطها ومناقشته
- ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه.
- قراءة موضوعات البحث العلمي للطلبة وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث.
- حضور الملتقيات العلمية والمؤتمرات الوطنية والدولية المنظمة في ميدان تخصصه والمشاركة فيه.

ج-**وظيفة خدمة المجتمع :** تمثل خدمة المجتمع أحد أهم الأدوار التي تقوم بها الجامعة في خدمة مجتمع المعرفة ، حيث تعمل باستمرار على تطبيق المعرفة ، وتوظيفها لخدمة المجتمع وتطويره ، ومن ثم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل خارج أسوارها إلى خارج المجتمع لتتفاعل معه ، حيث تعكس مفهوم الجامعة كتنظيم مفتوح ، كما ترتبط بمتطلبات مجتمع المعرفة الجديد المتمثلة في التعلم والانتاج والتقنيات والمعرفة ومصادرها المتعددة ، وتتنوع مجالات خدمة المجتمع فقد تشمل خدمة أعضاء هيئة التدريس للمجتمع المحيط بالجامعة كالقيام بالأبحاث المشتركة أو المشاركة في الندوات والأنشطة المجتمعية ، أو تقديم الخدمة للمجتمع الكبير ، كالقيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع ، وتقديم المشورة والخبرة لمؤسسات الدولة وتأهيل القيادات المجتمعية ،(حرب،٢٠١٣، ٣٧).

أهداف الجامعة:

يمكن تحديد أهداف عامة تنصب حول، (عبد الله ،٢٠٠٥، ١٢٧):

- الإسهام في تنمية الشخصية وقدراتها.
- إنتاج المعرفة العلمية وتجديدها ونشرها.
- التكلف بالبحث العلمي.
- الإعداد للاندماج المهني في المجتمع وخدمة التنمية الشاملة

في حين يرى البعض الآخر أن أهم الأهداف التي تحاول جامعات العصر الحديث تحقيقها يمكن أن تشمل ما يلي:

- نقل المعرفة عن طريق التدريس في مراحل البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا. .
- نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع
- مشاركة الهيئات المختصة في القيام ببحوث مشتركة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع.
- الاستفادة من نتائج هذه البحوث وترجمتها إلى مقررات دراسية.
- الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها تطورات العلم ومطالب المجتمع المستقبلية، (شحاتة ،٢٠٠٩، ١٣).

تعرف المخرجات التعليمية:

تعرف المخرجات التعليمية بأنها: الناتج النهائي لعملية التعلم، والذي يظهر على المتعلم-التي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق هذه النتائج (ضمايرة،وضمايرة، ٢٠٢٠، ٣).

ان التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي هي الفجوة المتواجدة بين مستوى المخرجات وبين احتياجات سوق العمل، إن معظم الخريجين يبتعدون قدر المستطاع عن العمل المنتج لأن معظم تعليمهم يركز ويهتم بالجانب النظري فقط، لذا فإنه من الضروري ان يكون هناك تناسق بين الطلب على القوى العاملة وحاجة سوق العمل، لأن هذه الاحتياجات تساعد على تغذية التعليم العالي (الشبة، ٢٠١٥ ،٢١).

أهمية المخرجات التعليمية

ان التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي هي الفجوة المتواجدة بين مستوى المخرجات وبين احتياجات سوق العمل، إن معظم الخريجين يبتعدون قدر المستطاع عن العمل المنتج لأن معظم تعليمهم يركز ويهتم بالجانب النظري فقط، لذا

فإنه من الضروري ان يكون هناك تناسق بين الطلب على القوى العاملة وحاجة سوق العمل، لأن هذه الاحتياجات تساعد على تغذية التعليم العالي، (طواف ،٢٠١٦، ٣٠).

خصائص المخرجات التعليمية وانواعها:

يرى زيلعي(1433هـ) بأن خصائص المخرجات التعليمية تتثمل ب: أن تكون محددة وغير مبهمة، ويمكن لنا أن نقيسها ونلاحظها، ولا تركز على نشاط الطالب وانما على سلوكياته. ومن الممكن تطويرها وتحويلها، وتمثل مهارات علمية معرفية ومها ارت عامة تمثيلاً واسعاً للمخرجات التعليمية أربعة مجالات هي:

- الفهم والمعرفة: حصيلة المفاهيم والمعلومات التي من المتوقع أن يتم اكتسابها من خلال الطالب بعد الانتهاء من دراسته.
- المهارات الذهنية: والتي يكتسبها الطالب عند إكماله للدراسة مثل: المناقشات، الاستنتاجات، تحديد المشكلات، والتوصل إلى حلول.
- المهارات العملية والمهنية: وذلك يعني قدرة الطالب على استخدام حصيلته المعرفية في تطبيقاته العملية أو المهنية، والتي يتم اكتسابها بعد إنهاء المرحلة الدراسية بنجاح.
- المهارات العامة: وهي غير مختصة بمقرر دراسي أو مادة، مثل: مهارات القيادة، العمل ضمن فريق، حل المشكلات، الاتصال والتواصل.

مستويات المخرجات التعليمية:

تحدد وازرة التعليم العالي والبحث العلمي (2019) مستويات المخرجات التعليمية: .

- مستوى الجامعة: وتعرف بمخرجات تعلم الثقافة العامة ويجب على جميع الطلبة في الجامعة أن يحققوها، بغض النظر عن تخصصاتهم، مثل: الفهم والمعرفة بمفهوم حقوق الإنسان.
- مستوى الكلية: تضع الكليات مخرجات تعليمية مشتركة لجميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج الأكاديمي، مثل اشت ارك كليات العلوم التربوية بمخرجات تعليمية مختلفة عن طلبة تخصصات الهندسة.

- مستوى البرنامج الأكاديمي: وهنا يتم التركيز على تخصص معين، مثل: اللغة العربية، والتاريخ، والتربية.
- مستوى المنهج الدراسي: وهنا تكون المخرجات التعليمية محددة ودقيقة ومرتبطة بشكل مباشر بالمنهاج الدراسي.

مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي العربي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع

أن النظر في مستوى المخرجات يحيلنا بالضرورة إلى الأهداف والغايات المتوقعة من منظومة التعليم العالي في صلتها وبالمعرفة وبالمجتمع:

أ- **المخرجات ذات الصلة بالمتعلم تتعلق أساساً بنوعية الخريج باعتباره منتجاً لابد أن يستجيب لخصائص معينة مثل (قادر وعلي، ٢٠١٠ ٨٠):**

- أن يكون مزوداً بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعده على الاندماج في عالم العمل وتحقيق الذات، كمهارات البحث عن عمل، وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.
- أن يكتسب خبرة تجعله قادراً على اكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها والوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعليم مدى لحياة.
- أن يكون قادرا على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل.
- أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطوير معارفه وكفايته باستمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من الجامعة خاتمة المطاف بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات.
- أن يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي مما يجعله يفيد ويستفيد ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.
- أن ينمي لديه الفكر الناقد المساعد على الإبداع.

ب-المخرجات في صلتها بالمعرفة: يتوقع من المؤسسة الجامعية القيام بالتالي (حيدر والصنوي ،٢٠١٧، ١٥):

- أن تلعب الدور المنوط بها في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي محليا وعالميا وخاصة في المجالات التي إستراتيجية تعتبر.
- أن يتناول البحث العلمي مجالات تتيح الاستباق وتقوي القدرة على المنافسة، وتشكل إسهاما في إنماء الثقافة الإنسانية.
- ينبغي ألا يتوقف ذلك على العلوم المتفق على دورها في تطوير مجالات الحياة بكل مظاهرها، بل أن تنال العلوم الإنسانية والاجتماعية حظها من الاهتمام لإضافتها المتميزة لجعل الإنسان واعيا بالموقع الذي يحتله في هذا الكون وحتى تتحقق الاستفادة الرشيدة من المعارف المنتجة وتسخيرها لخدمة الإنسان حتى لا تكون وبأً عليه.

ج-المخرجات في صلتها بالمجتمع:

تتمثل أساسا في الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد على تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي، وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع إلى:

- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى (متولي ،٢٠١٤، ٢٤).

منهجية البحث وإجراءاته:

منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التطويري. كونه المناسب الذي يجمع بين الوصف الدقيق للظواهر وتحليلها والتركيز على تحسينها وتقديم مقترحات للتطوير بناء على النتائج التي تم التوصل اليها.

مجتمع البحث وعينته:

بناءً على طبيعة البحث وأهدافها تكون مجتمع البحث من جميع القيادات الاكاديمية المسئولة عن مؤسسات التعليم العالي وارباب سوق العمل وفي ضوء طبيعة البحث وأهدافها المستقبلية، تم اختيار عينة مقصودة من الخبراء المتخصصين بلغت (٥٠) خبيراً وفق اسلوب دلفي المعدل.

أداة البحث:

نظرا لطبيعة أهداف البحث؛ تم استخدم الاستبانة كأداة للبحث للحصول على المعلومات والبيانات من خلال تعبئتها من قبل الخبراء وبالتالي تقديم المقترحات العلمية المناسبة للتطوير.

صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة البحث، من حيث مدى قياس فقراتها لما أعدت له، فضلًا عن اتساقها وتوافقها ووضوحها وملاءمتها لطبيعة العينة البحثية، وقدرتها على قياس الخصائص والمهارات المراد قياسها، تم عرض الأداة بصورتها الأولية، على عدد من الأساتذة الخبراء المُحكَّمين، من ذوي الخبرة والمتخصصين وقد تألفت عينة المحكمين من(١٢) خبيرًا، طُلِب منهم إبداء آرائهم ومقترحاتهم إزاء فقرات الاستبانة؛ وتم تحديد نسبة اتفاق الأساتذة المُحكَّمين على الفقرات التي حصلت على إجماع بنسبة (٨٠%) وما فوق بوصفه معيارا لاعتماد الفقرة؛ إذ أجمع الأساتذة المُحكمون على صلاحية وسلامة (٤٥) فقرة من فقرات الاستبانة، كما أجمعوا على إضافة(٥) فقرات، فأصبحت الاستبانة بصورتها النهائية تتضمن، (٥٠) فقرة.

ثبات الأداة:

قام الباحث باستخدام معامل ألفاكرونباخ لمعرفة اتساق -تجانس- الفقرات مع بعضها على مستوى المجال الواحد، وعلى مستوى مجالات الأداة بشكل عام؛ إذ بلغت قيمة معامل ألفاكرونباخ لمجالات الأداة إجمالًا (978.) وبلغ ثبات التجزئة النصفية (860.) وهي قيم تؤكد ثبات الأداة وصلاحيتها

خامسا: عرض النتائج ومناقشتها:

١- عرض النتائج ومناقشتها على مستوى الاداة ككل:

جدول رقم(١) يوضح موافقة الخبراء حول درجة الأهمية للمجالات

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
٥	مهارات عامة	١	2.77	.37	%٩٢	كبيرة
٢	مهارات المعرفة والفهم	٢	2.75	.38	%٩٢	كبيرة
٤	مهارات عملية ومهنية	٣	2.75	.39	%٩٢	كبيرة
١	سمات الخريجين	٤	2.69	.40	%٩٠	كبيرة
٣	مهارات عقلية	٥	2.68	.41	%٨٩	كبيرة
الاجمالي			2.73	.39	%٩١	كبيرة

يتضح من الجدول (١) ارتفاع موافقة الخبراء على أهمية المهارات والسمات التي تضمنتها الأداة التي عرضت عليهم باعتبارها أساسية لخريجي الجامعات اليمنية، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت (91%) وبمتوسط حسابي اجمالي (٢.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٣٩) بدرجة اهمية كبيرة". وقد حصل أعلى نسبة موافقة مجال المهارات العامة واحتل المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (٢.٧٧) وانحراف معياري (٠.٣٧) ونسبة

موافقة (٩٢%) وبدرجة أهمية كبيرة"، يليه بالمرتبة الثانية مجال مهارات المعرفة والفهم بمتوسط حسابي (٢.٧٥) وانحراف معياري (٠.٣٨) ونسبة موافقة (٩٢%)، وبدرجة أهمية كبيرة". وكانت المرتبة الثالثة لمجال المهارات العملية والمهنية بمتوسط حسابي (٢.٧٥) وانحراف معياري (٠.٣٩)، وبدرجة أهمية كبيرة". ونسبة موافقة (٩٢%)، وجاء مجال سمات الخريجين بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٢.٦٩) وانحراف معياري (٠.٤٠) ونسبة موافقة (٩٠%) بدرجة أهمية كبيرة"، وجاء مجال المهارات العقلية المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (٢.٦٨) وانحراف معياري (٠.٤١) ونسبة موافقة (٨٩%) بدرجة اهمية كبيرة". ويعزى ذلك إلى إن تطوير المهارات العامة يعد استثماراً مهماً للخريجين، حيث يسهم في تعزيز فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة والنجاح في مسيرتهم المهنية وأن مهارات المعرفة والفهم تُعتبر ضرورية للخريجين، حيث تسهم في تعزيز فرصهم في النجاح في سوق العمل وتلبية احتياجاته المتزايدة كما أن المهارات العملية والمهنية تسهم في تعزيز فرصهم في النجاح والتكيف مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، كما تسهم سمات الخريجين في تلبية احتياجات سوق العمل، وتعزز فرصهم في النجاح والتكيف مع التحديات والفرص المتاحة وتسهم المهارات العقلية في تعزيز قدرتهم على النجاح في سوق العمل وتلبية احتياجاته المتزايدة.

عرض نتائج درجة أهمية مجال المهارات العامة:

جدول رقم (٢) يوضح موافقة الخبراء حول درجة أهمية مجال المهارات العامة في مخرجات التعليم الجامعي

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
٨	القدرة على تطوير الذات والتعلم مدى الحياة.	١	2.92	.27	%٩٧	كبيرة
٩	العمل بكفاءة ضمن فريق وكقائد.	٢	2.86	.35	%٩٥	كبيرة
٤	أتباع قواعد وأخلاقيات المهنة.	٣	2.84	.37	%٩٥	كبيرة
٧	حُسن التعامل مع العملاء والعاملين.	٤	2.84	.37	%٩٥	كبيرة

١	القدرة على ممارسة المهنة بصورة مستقلة بعد سنة التدريب.	٥	2.82	.44	%٩٤	كبيرة
٣	التعامل مع بيئة العمل المتغيرة وضغوط العمل.	٦	2.80	.40	%٩٣	كبيرة
٦	توصيل الأفكار والحجج بشكل فاعل.	٧	2.74	.49	%٩١	كبيرة
٢	إدارة الوقت والموارد بشكل فاعل وتحديد الأولويات.	٨	2.68	.51	%٨٩	كبيرة
٥	عرض المعلومات بوضوح شفوياً وكتابياً وإلكترونياً.	٩	2.66	.52	%٨٩	كبيرة
١٠	التواصل بلغة أجنبية شفوياً وكتابياً.	١٠	2.54	.54	%٨٥	كبيرة
	الاجمالي		2.77	.37	%٩٢	كبيرة

يتضح من الجدول (٢) ارتفاع موافقة الخبراء على أهمية المهارات العامة التي تضمنتها الأداة التي عرضت عليهم باعتبارها أساسية لخريجي الجامعات اليمنية، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت (92%) وبمتوسط حسابي اجمالي ت(٢.٧٧)،وانحراف معياري(٠.٣٧) بدرجة اهمية كبيرة". أما على مستوى الفقرات فقد كانت نسبة الموافقة كبيرة لجميع الفقرات حيث تراوحت نسبة الموافقة بين (٨٥% -٩٧%) وبمتوسط حسابي تراوح بين (٢.٥٤ -٢.٩٢) وانحراف معياري تراوح بين (٠.٢٧ - ٠.٥٤)مع التفاوت البسيط في قيمها الإحصائية تشير هذه النتائج بوضوح إلى اتفاق الخبراء على أهمية المهارات العامة والتي تعتبر ضرورية للخريجين لتلبية احتياجات سوق العمل، و ويعزى ذلك الى أن المهارات العامة للخريجين تساعد على التكيف بسرعة مع التغيرات في بيئة العمل، مما يمكنهم من مواجهة التحديات الجديدة بكفاءة وتعزيز التعاون بين الفرق، وتحسين إنتاجية العمل وتحقيق الأهداف المشتركة. كما أن تحليل المواقف واتخاذ قرارات مستنيرة، يسهم في حل المشكلات، أن التعاون والتنسيق بين الأفراد، وتنظيم الوقت وإدارة الضغوط، ما يساعد الخريجين على تحقيق الإنتاجية العالية. كما أن اكتساب معارف جديدة وتطوير مهاراتهم تساهم في إعداد الخريجين لتولي أدوار قيادية

في المستقبل، مما يفتح أمامهم آفاقاً مهنية جديدة وتنمية القدرة على التفكير الإبداعي وتقديم حلول جديدة، وهي ميزة تنافسية مهمة في عالم الأعمال.

عرض نتائج درجة أهمية مجال مهارات المعرفة والفهم:

جدول رقم (٣) يوضح موافقة الخبراء حول درجة أهمية مجال مهارات المعرفة والفهم في مخرجات التعليم الجامعي

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
2	معرفة طبيعة العمل والتحليل والتصميم والإشراف.	١	2.86	.35	%٩٥	كبيرة
4	فهم أخلاقيات المهنة وانعكاساتها الاجتماعية والعملية.	٢	2.84	.37	%٩٥	كبيرة
6	امتلاك معرفة بأنظمة ممارسة المهنة ومعاييرها والقوانين والتشريعات ذات الصلة والتقيد بها.	٣	2.76	.43	%٩٢	كبيرة
7	امتلاك المهارات اللغوية الأجنبية اللازمة لممارسة المهنة ومتابعة التطور المعرفي.	٤	2.76	.43	%٩٢	كبيرة
1	إتقان المعارف والمبادئ الأساسية للعمل والقدرة على تطوير المعرفة وتجديدها.	٥	2.72	.45	%٩١	كبيرة
5	امتلاك المعرفة اللازمة وفهم أنظمة ضمان الجودة، ومتطلبات السلامة العامة.	٦	2.72	.45	%٩١	كبيرة
3	فهم مبادئ الحلول العملية المستدامة، ومبادئ البعد الثقافي.	٧	2.62	.49	%٨٧	كبيرة
	الاجمالي		2.75	.38	%٩٢	كبيرة

يتضح من الجدول (٣) ارتفاع موافقة الخبراء على أهمية المعارف التي عرضت عليهم باعتبارها معرفة وفهم أساسية لخريجي الجامعات اليمنية أهمية مجال مهارات المعرفة والفهم التي تضمنتها الأداة التي عرضت عليهم باعتبارها أساسية لخريجي الجامعات اليمنية، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت(92%) وبمتوسط حسابي اجمالي ت(٢.٧٥)،وانحراف معياري(٠.٣٨) وبدرجة اهمية كبيرة"

أما على مستوى الفقرات فقد كانت نسبة الموافقة كبيرة لجميع الفقرات حيث تراوحت نسبة الموافقة بين (٨٧%-٩٥%) وبمتوسط حسابي تراوح بين (٢.٦٢ -٢.٨٦) وانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٥-٠.٤٩) مع التفاوت البسيط في قيمها الاحصائية تشير هذه النتائج إلى اتفاق الخبراء على أهمية مهارات المعرفة والفهم والتي تعد من العناصر الأساسية التي تساعد الخريجين في تلبية احتياجات سوق العمل ويعزى ذلك إلى أنها تُمكن الخريجين من بناء أساس قوي من المعلومات المتخصصة في مجالاتهم، مما يساعدهم على أداء مهامهم بشكل فعّال. وتحليل البيانات والمعلومات، واتخاذ قرارات مستنيرة في بيئة العمل. وتُعد ضرورية لتطوير التعلم مدى الحياة، حيث تُمكّن الخريجين من استيعاب المعلومات الجديدة بسرعة وفهم الاتجاهات والتغيرات والتفكير النقدي وتحليل المشكلات بشكل منطقي، ما يمكنهم من التكيف مع المتطلبات المتغيرة وتحسين جودة العمل والتعبير عن أفكارهم ومعرفتهم بوضوح، مما يُسهل التواصل مع الزملاء والعملاء. وتحسين قدرات البحث وجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء التحليلات كما تُعد أساسًا لتوليد أفكار جديدة وحلول مبتكرة، مما يُعزز من القدرة التنافسية للخريجين في السوق.

نتائج درجة أهمية مجال المهارات العملية والمهنية:

جدول رقم (٤) يوضح موافقة الخبراء حول درجة أهمية مجال المهارات العملية والمهنية في مخرجات التعليم الجامعي

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
١	استخدام التقنيات والمهارات والتكنولوجيا الحديثة اللازمة لممارسة المهنة.	١	2.84	.37	%٩٥	كبيرة
٣	القدرة على تنفيذ المشروعات المختلفة والإشراف عليها.	٢	2.82	.43	%٩٤	كبيرة
٢	استخدام الأساليب والمهارات والوسائل الضرورية لمزاولة المهنة.	٣	2.76	.43	%٩٢	كبيرة
٤	تطبيق مبادئ استثمار برامج الحاسوب التخصصية لحل وإظهار الإمكانات الإبداعية.	٤	2.76	.47	%٩٢	كبيرة
٥	القدرة على توظيف المعدات والتجهيزات المتنوعة مع الالتزام بقواعد السلامة المهنية.	٥	2.58	.49	%٨٦	كبيرة
	الاجمالي		2.75	.39	%٩٢	كبيرة

يتضح من الجدول (٤) ارتفاع موافقة الخبراء على أهمية المهارات المهنية والعملية التي عرضت عليهم باعتبارها مهارات مهنية وعملية أساسية لخريجي الجامعات اليمنية، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت (92%) وبمتوسط حسابي اجمالي ت(٢.٧٥)،وانحراف معياري(٠.٣٩)،وبدرجة اهمية كبيرة"

أما على مستوى الفقرات فقد كانت نسبة الموافقة كبيرة لجميع الفقرات حيث تراوحت نسبة الموافقة بين (٨٧%-٩٥%) وبمتوسط حسابي تراوح بين (٢.٥٨ -٢.٨٤) وانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٧ - ٠.٤٩) مع التفاوت البسيط في قيمها الاحصائية، وتشير هذه النتائج الى اتفاق الخبراء على أهمية المهارات العملية والمهنية تعتبر ضرورية لخريجي الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل، ويعزى ذلك إلى أنها تُساعد الخريجين

على تحويل ما تعلموه في الجامعة إلى ممارسات فعلية، مما يعزز من كفاءتهم في أداء وظائفهم. كما يُفضل أصحاب العمل الخريجين الذين يمتلكون مهارات عملية ومهنية، مما يزيد من فرص توظيفهم في مجالاتهم. تساهم في تعزيز فعالية الخريجين، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق الأهداف المؤسسية. كما أنها تساعد الخريجين على فهم احتياجات السوق والتكيف مع التغيرات السريعة في بيئات العمل. تُعزز من قدرة الخريجين على التعامل مع التحديات والمشكلات اليومية بطرق مبتكرة وفعّالة. تُعد ضرورية للخريجين لتولي أدوار قيادية وإدارة الفرق بكفاءة. وتعزيز قدرتهم على التواصل بفعالية مع الزملاء والعملاء، مما يُعزز من التعاون والاحترافية وتحفيز التفكير الإبداعي وتطوير حلول مبتكرة، مما يُعزز من القدرة التنافسية للخريجين في السوق.

عرض نتائج درجة أهمية مجال سمات وخصائص الخريجين ومناقشتها:

جدول رقم (٥) يوضح موافقة الخبراء حول درجة أهمية مجال سمات خريجي في مخرجات التعليم الجامعي

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
٢	القدرة على استخدام وتوظيف التكنولوجيا وتحليل وتفسير النتائج.	١	2.82	.44	%٩٤	كبيرة
١	القدرة على تطبيق المعرفة في مجال التخصص المهني.	٢	2.78	.42	%٩٣	كبيرة
٦	القدرة على تحديد وصياغة المشكلات المهنية وحلها	٣	2.74	.44	%٩٢	كبيرة
٣	توظيف وتنسيق المعارف والمبادئ المكتسبة لابتكار منظومات عمل تلبي الاحتياجات وتعتمد على أسس علمية	٤	2.68	.47	%٨٩	كبيرة
٥	القدرة على تحليل الأنظمة ومكوناتها، وتقييم النتائج	٥	2.62	.49	%٨٧	كبيرة

٤	تطبيق وربط المعارف بشكل متكامل وتفهم متطلبات الاختصاصات الأخرى، لتحقيق حلول مبتكرة.	٦	2.52	.51	%٨٤	كبيرة
الاجمالي			2.69	.40	%٩٠	كبيرة

يتضح من الجدول (٥) إلى ارتفاع درجة موافقة الخبراء المشاركين حول أهمية سمات أو خصائص الخريجين التي عرضت عليهم باعتبارها سمات أساسية لخريجي الجامعات، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت (90%) وبمتوسط حسابي اجمالي ت(٢.٦٩)،وانحراف معياري(٠.٤٠) وبدرجة اهمية كبيرة" .

أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت نسب أهمية تلك السمات ما بين (٨٤% إلى ٩٤%)، ومتوسط حسابي تراوح بين (٢.٥٢ - ٢.٨٢) وانحراف معياري تراوح بين (٠.٤٢ -٠.٥١)،ودرجة اهمية كبيرة لجميع الفقرات ،وتشير هذه النتائج الى اتفاق الخبراء على أهمية سمات الخريجين تُعتبر من العناصر الأساسية التي تؤثر في قدرتهم على تلبية احتياجات سوق العمل ويعزى ذلك إلى أنها تمكّن كمن القدرة على التكيف والتعامل مع التغيرات السريعة في بيئات العمل، مما يسهل مواجهة التحديات الجديدة كما تساهم في تعزيز صورة الخريجين كمهنيين جديرين بالثقة، مما يزيد من فرصهم في الحصول على وظائف. وبناء علاقات إيجابية مع الزملاء والعملاء، وتُمكن من تحليل المعلومات واتخاذ قرارات مستنيرة، وحل المشكلات، وتُعد وإدارة الضغوط الخريجين من تحقيق الإنتاجية العالية وتحقيق الأهداف في مواعيدها المحددة.

عرض نتائج درجة أهمية مجال المهارات العقلية:

جدول رقم (٦) يوضح موافقة الخبراء حول درجة أهمية مجال المهارات العقلية في مخرجات التعليم الجامعي

م	الفقرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاهمية
١٤	القدرة على إدارة فرق العمل المختلفة والعمل ضمنها و العمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات..	١	2.88	.33	%٩٦	كبيرة
٣	القدرة على اتخاذ القرارات بناءً على التحليل والتخطيط والتصميم والإشراف تحقيقاً للأهداف المنشودة.	٢	2.80	.40	%٩٣	كبيرة
١٢	ربط المهنة بالواقع المحلي والأخذ بالبعد الاجتماعي والاقتصادي ومواكبة الجديد في التخصص وتوظيفه في الحياة العملية..	٣	2.80	.40	%٩٣	كبيرة
٧	القدرة على العمل ضمن بيئة عمل مجهدة، لتنفيذ الأعمال المطلوبة في مواعيدها، وضمن قيود متغيرة.	٤	2.78	.42	%٩٣	كبيرة
٩	دراسة و تحديد المشكلات المهنية وحلها، وفهم واستيعاب تأثيرها على المجتمع..	٥	2.78	.42	%٩٣	كبيرة
٤	القدر ة على تطوير قدرات ذهنية جديدة بتعدد المفاهيم والأسس المهنية وصولاً لتنمية ومعرفة المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات	٦	2.76	.43	%٩٢	كبيرة
١٧	القدرة على التعلم الذاتي من أجل التعامل مع حاجات وتقانات جديدة.	٧	2.76	.43	%٩٢	كبيرة
٥	القدرة على العمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات.	٨	2.72	.45	%٩١	كبيرة

٦	القدرة على التعلم الذاتي والانخراط في التطوير المهني المستمر.	٩	2.72	.45	%٩١	كبيرة
٨	نقد و إدارة المهام والموارد بشكل فعال ومجدٍ.	١٠	2.72	.45	%٩١	كبيرة
٢	القدرة على التفكير العلمي والتحليل المنطقي وقدرات المراجعة والاستكشاف والتطوير ووضع الحلول والخيارات المتاحة.	١١	2.70	.46	%٩٠	كبيرة
١١	تحليل و دراسة جدوى المشروعات وإدارتها.	١٢	2.70	.46	%٩٠	كبيرة
١٣	القدرة على استخدام المعايير وقواعد أنظمة المهنة وتقديم المشورة في المجالات المهنية..	١٣	2.70	.51	%٩٠	كبيرة
١٠	إظهار المهنية المطلوبة في التعامل مع ارباب العمل والزملاء والعاملين .	١٤	2.66	.48	%٨٩	كبيرة
٢٠	نقد وتحليل دراسات جدوى، وإعداد البرامج المالية والزمنية للمشاريع المختلفة.	١٥	2.66	.48	%٨٩	كبيرة
١	استخدام التفكير النقدي المستند إلى الأدلة والبراهين في التعامل مع العمل المهني.	١٦	2.62	.49	%٨٧	كبيرة
٢١	القدرة على الالتزام والتقيد بقواعد وأنظمة المهنة.	١٧	2.60	.50	%٨٧	كبيرة
٢٢	القدرة على تحضير وتنفيذ خطط العمل لتحقيق أهداف المؤسسة.	١٨	2.60	.61	%٨٧	كبيرة
١٨	القدرة على توقع المخاطر، وتطوير وتطبيق وتقييم وتحسين أنظمة إدارتها ودرئها.	١٩	2.56	.50	%٨٥	كبيرة
١٥	تطبيق طرائق اعداد و تنفيذ وإدارة المشروعات وفق المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والاشراف وفق برنامج زمني.	٢٠	2.54	.58	%٨٥	كبيرة
١٦	تقييم واختيار الحل الأمثل باستخدام الأدوات الملائمة اعتماداً على التفكير التحليلي والتركيبي.	٢١	2.52	.51	%٨٤	كبيرة

١٩	نقد وتحليل الأنشطة والدراسات المختلفة أخذا في الاعتبار المخرجات الاقتصادية والاجتماعية.	٢٢	2.48	.51	%٨٣	كبيرة
	الاجمالي		2.68	.41	%٨٩	كبيرة

يتضح من الجدول (٦) إلى ارتفاع درجة موافقة الخبراء المشاركين حول أهمية المهارات العقلية التي عرضت عليهم باعتبارها مهارات عقلية أساسية لخريجي الجامعات، وأن نسبة الموافقة الاجمالية بلغت (٨٩%) وبمتوسط حسابي اجمالي ت(٢.٦٨)،وانحراف معياري(٠.٤١) وبدرجة اهمية كبيرة" .

أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت نسب أهمية تلك السمات ما بين (٨٣% إلى ٩٦%)، ومتوسط حسابي تراوح بين (٢.٤٨ - ٢.٨٨) وانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٣ -٠.٥٨)،ودرجة اهمية كبيرة لجميع الفقرات كبيرة ،وتشير هذه النتائج إلى أن الخبراء يرون أهمية المهارات العقلية وأنها تعد من العوامل الأساسية التي تؤثر في قدرة الخريجين على تلبية احتياجات سوق العمل ويعزى ذلك إلى أنها تساعد الخريجين على تحليل المعلومات وتقييمها بموضوعية، مما يُمكنهم من اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد المشكلات وتطوير حلول مبتكرة، ما يُسهم في تحسين الأداء الوظيفي ، وتحفيز التفكير الإبداعي وتقديم أفكار جديدة وحلول مبتكرة واستيعاب المعلومات الجديدة بسرعة، وبالتالي تطوير مهاراتهم باستمرار وتنظيم أولوياتهم وإدارة وقتهم بفعالية، مما يُزيد من إنتاجيتهم والعمل ضمن فرق وتحقيق أهداف مشتركة وفهم الاتجاهات والتغيرات في سوق العمل، مما يُمكنهم من التكيف مع المتطلبات الجديدة واتخاذ المبادرات وتولي الأدوار القيادية، مما يزيد من فرصهم في الترقّي في المستقبل.

سادسا: التصور المقترح:

تم تصميم التصور المقترح بناء على النتائج التي توصل إليها البحث الحالي الخاصة بتحديد أهميته مهارات وسمات مخرجات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل، بحسب ما أشارت إليها نتائج موافقة الخبراء المشاركين في البحث، ويمكن استعراض التصور المقترح كالآتي:

١-المبررات العلمية للتصور المقترح:

- ينطلق التصور من خلال مواكبة المبررات العلمية الآتية:
- أَنَّ متطلبات سوق العمل من مخرجات التعليم يُعَدُّ من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل.
- أَنَّ التعليم الجامعي استثمار من خلال توفير مخرجات تلبي متطلبات سوق العمل.
- أَنَّ التعليم مسؤولية اجتماعية ويجب ألا يكون مسؤولية الدولة فقط.
- أَنَّ التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع.
- يأتي هذا التصور بما يحتويه من أفكار ليسهم بفاعلية في تطوير مهارات وسمات مخرجات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل باليمن.
- يأتي هذا التصور ملبيا لتوصيات ومقترحات الكثير من الدراسات والبحوث في هذا السياق.

٢-أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى تحقيق الآتي:

أ-الهدف العام:

- تطوير مهارات وسمات مخرجات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل باليمن.

ب-الأهداف الفرعية:

- تطوير المهارات العملية.
- تطوير مهارات المعرفة والفهم.
- تطوير المهارات العملية والمهنية.
- تطوير سمات وخصائص الخريجين.
- المهارات العقلية

مصادر بناء التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح في ضوء العديد من المصادر العلمية هي:

- الأطر النظرية التعليم الجامعي وسوق العمل المفاهيم والأسس والخطوات والأساليب والوسائل والأدوات الحديثة.
- النتائج الميدانية التي توصل إليها البحث الحالي والخاصة بموافقة الخبراء المشاركين في البحث على تطوير مهارات وسمات مخرجات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل باليمن.
- نتائج الدراسات العلمية المحلية والعربية ذات العلاقة بموضوع البحث.

محتوى التصور المقترح:

يحتوي التصور المقترح على تقديم الآليات العلمية الهادفة إلى تطوير مهارات وسمات مخرجات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل باليمن والتي تم إعدادها في ضوء جميع المصادر الفكرية والنتائج الميدانية، ويمكن عرضها من خلال الآتي:

عناصر التصور لتطوير مخرجات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل باليمن:

أ-مجال تطوير المهارات العامة

- القدرة على تطوير الذات والتعلم مدى الحياة.
- العمل بكفاءة ضمن فريق وكقائد.
- أتباع قواعد وأخلاقيات المهنة.
- حُسن التعامل مع العملاء والعاملين.
- القدرة على ممارسة المهنة بصورة مستقلة بعد سنة التدريب.
- التعامل مع بيئة العمل المتغيرة وضغوط العمل.
- توصيل الأفكار والحجج بشكل فاعل.
- إدارة الوقت والموارد بشكل فاعل وتحديد الأولويات.
- عرض المعلومات بوضوح شفوياً وكتابياً وإلكترونياً.

- التواصل بلغة أجنبية شفوياً وكتابياً.

ب-مجال تطوير مهارات المعرفة والفهم

- معرفة طبيعة العمل والتحليل والتصميم والإشراف.
- فهم أخلاقيات المهنة وانعكاساتها الاجتماعية والعملية.
- امتلاك معرفة بأنظمة ممارسة المهنة ومعاييرها والقوانين والتشريعات ذات الصلة والتقيد بها.
- امتلاك المهارات اللغوية الأجنبية اللازمة لممارسة المهنة ومتابعة التطور المعرفي.
- إتقان المعارف والمبادئ الأساسية للعمل والقدرة على تطوير المعرفة وتجديدها.
- امتلاك المعرفة اللازمة وفهم أنظمة ضمان الجودة، ومتطلبات السلامة العامة.
- فهم مبادئ الحلول العملية المستدامة، ومبادئ البعد الثقافي.

ج-مجال تطوير المهارات العملية والمهنية

- استخدام التقنيات والمهارات والتكنولوجيا الحديثة اللازمة لممارسة المهنة.
- القدرة على تنفيذ المشروعات المختلفة والإشراف عليها.
- استخدام الأساليب والمهارات والوسائل الضرورية لمزاولة المهنة.
- تطبيق مبادئ استثمار برامج الحاسوب التخصصية لحل وإظهار الإمكانات الإبداعية.
- القدرة على توظيف المعدات والتجهيزات المتنوعة مع الالتزام بقواعد السلامة المهنية.

د-مجال تطوير سمات وخصائص الخريجين

- القدرة على استخدام وتوظيف التكنولوجيا وتحليل وتفسير النتائج.
- القدرة على تطبيق المعرفة في مجال التخصص المهني.
- القدرة على تحديد وصياغة المشكلات المهنية وحلها.
- توظيف وتنسيق المعارف والمبادئ المكتسبة لابتكار منظومات عمل تلبي الاحتياجات وتعتمد على أسس علمية.
- القدرة على تحليل الأنظمة ومكوناتها، وتقييم النتائج.

- تطبيق وربط المعارف بشكل متكامل وتفهم متطلبات الاختصاصات الأخرى، لتحقيق حلول مبتكرة.

هـ-مجال تطوير المهارات العقلية

- القدرة على إدارة فرق العمل المختلفة والعمل ضمنها والعمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات..
- القدرة على اتخاذ القرارات بناءً على التحليل والتخطيط والتصميم والإشراف تحقيقاً للأهداف المنشودة.
- ربط المهنة بالواقع المحلي والأخذ بالبعد الاجتماعي والاقتصادي ومواكبة الجديد في التخصص وتوظيفه في الحياة العملية..
- القدرة على العمل ضمن بيئة عمل مجهدة، لتنفيذ الأعمال المطلوبة في مواعيدها، وضمن قيود متغيرة.
- دراسة وتحديد المشكلات المهنية وحلها، وفهم واستيعاب تأثيرها على المجتمع..
- القدرة على تطوير قدرات ذهنية جديدة بتعدد المفاهيم والأسس المهنية وصولاً لتنمية ومعرفة المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات
- القدرة على التعلم الذاتي من أجل التعامل مع حاجات وتقانات جديدة.
- القدرة على العمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات.
- القدرة على التعلم الذاتي والانخراط في التطوير المهني المستمر.
- نقد وإدارة المهام والموارد بشكل فعال ومجدٍ.
- القدرة على التفكير العلمي والتحليل المنطقي وقدرات المراجعة والاستكشاف والتطوير ووضع الحلول والخيارات المتاحة.
- تحليل ودراسة جدوى المشروعات وإدارتها.
- القدرة على استخدام المعايير وقواعد أنظمة المهنة وتقديم المشورة في المجالات المهنية..
- إظهار المهنية المطلوبة في التعامل مع ارباب العمل والزملاء والعاملين.
- نقد وتحليل دراسات جدوى، وإعداد البرامج المالية والزمنية للمشاريع المختلفة.

- استخدام التفكير النقدي المستند إلى الأدلة والبراهين في التعامل مع العمل المهني.
- القدرة على الالتزام والتقيد بقواعد وأنظمة المهنة.
- القدرة على تحضير وتنفيذ خطط العمل لتحقيق أهداف المؤسسة.
- القدرة على توقع المخاطر، وتطوير وتطبيق وتقييم وتحسين أنظمة إدارتها ودرئها.
- تطبيق طرائق اعداد وتنفيذ وإدارة المشروعات وفق المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والاشراف وفق برنامج زمني.
- تقييم واختيار الحل الأمثل باستخدام الأدوات الملائمة اعتماداً على التفكير التحليلي والتركيبي.
- نقد وتحليل الأنشطة والدراسات المختلفة أخذا في الاعتبار المخرجات الاقتصادية والاجتماعية

متطلبات تنفيذ التصور:

- تحليل احتياجات السوق من خلال إجراء استطلاعات دورية بالتعاون مع الشركات والمؤسسات لفهم المهارات المطلوبة، ومتابعة التوجهات العالمية والمحلية في مختلف المجالات.
- تحديث المناهج الدراسية بإدخال وحدات دراسية تتعلق بالمهارات العملية والتطبيقية، وإضافة تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات السوق المتغيرة.
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال إقامة شراكات مع الشركات لتصميم برامج تدريبية مشتركة، وتنظيم برامج تدريبية ومشاريع مشتركة توفر للطلاب خبرات عملية.
- تطوير مهارات التواصل والقيادة من خلال تنظيم ورش عمل لتطوير مهارات التواصل، العمل الجماعي، والقيادة، وتشجيع المشاركة في الأنشطة الطلابية التي تعزز هذه المهارات.
- استخدام منصات التعليم الإلكتروني لتوفير موارد تعليمية متاحة دائمًا، واستخدام برامج محاكاة تفاعلية لتعزيز الفهم العملي.

- استطلاع آراء الخريجين حول جاهزيتهم لسوق العمل، ووضع مؤشرات لقياس مدى توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق.
- إنشاء حاضنات أعمال تدعم الأفكار الجديدة والمشاريع الطلابية، وتنظيم مسابقات للابتكار وريادة الأعمال لتحفيز الطلاب.
- توفير خدمات استشارية للطلاب لمساعدتهم في اختيار المسارات المهنية المناسبة.
- تنظيم معارض توظيف لتسهيل التواصل بين الطلاب وأرباب العمل.

٦-المشكلات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح:

جدول (٧)مصفوفة المشكلات التي تواجه تنفيذ التصور وطرق معالجتها

م	المشكلات	المعالجات
١	قلة إدراك وتقبل القيادات، وقناعاتها بأهمية تنفيذ التصور.	لتوعية والتثقيف بأهمية تنفيذ التصور.
٢	ضعف توفر الموازنات والاحتياجات الخاصة بالمتطلبات من مادية وبشرية ومالية لتنفيذ التصور المقترح.	توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ التصور المقترح.
٣	غياب الوسائل والتقنيات اللازمة لتنفيذ التصور المقترح.	وضع خطة التواصل مع الخبراء والمتخصصين وعقد حلقات نقاش معهم عبر الشبكة المعلوماتية لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم حول تطوير مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
٤	قلة وجود المتخصصين والخبراء وفق ما يتطلب تنفيذ التصور المقترح.	تصميم نظم واضحة بين سوق العمل ومؤسسات التعليم الجامعي بهدف تنسيق العمل فيما بينهم آليًا.
٥	غياب التشريعات والأنظمة واللوائح التي تنسق جهود تطوير مهارات وسمات الخريجين.	التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة بعقد اللقاءات ونشر المقالات التي تركز على أهمية دور مؤسسات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل.
٦	ضعف الوعي وعدم وجود ثقافة بأهمية تطوير مهارات وسمات الخريجين.	التوعية والتثقيف بأهمية مؤسسات التعليم الجامعي لتلبية متطلبات سوق العمل.

٧	ضعف القدرات القيادية في اتخاذ القرارات وتقويم الأداء.	عقد الدورات لتدريبية في تنمية القدرات القيادية وتفويض الصلاحيات.

الاستنتاجات العامة:

- إن تطوير المهارات العامة يعد استثماراً مهماً للخريجين، حيث يسهم في تعزيز فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة والنجاح في مسيرتهم المهنية.
- تُعتبر مهارات المعرفة والفهم ضرورية للخريجين، حيث تسهم في تعزيز فرصهم في النجاح في سوق العمل وتلبية احتياجاته المتزايدة.
- إن اكتساب المهارات العملية يُعتبر أساسياً للخريجين، حيث يُسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات سوق العمل ويزيد من فرصهم في النجاح المهني.
- تُعتبر المهارات المهنية ضرورية للخريجين من أجل النجاح في سوق العمل، حيث تزيد من قدرتهم على المنافسة وتلبية احتياجات الشركات، مما يسهم في تحقيق مسيرة مهنية ناجحة.
- ت تُعتبر سمات الخريجين ضرورية لتلبية احتياجات سوق العمل، حيث تسهم في تعزيز فرصهم في النجاح والتكيف مع التحديات والفرص المتاحة.
- تعتبر المهارات العقلية ضرورية للخريجين، حيث تسهم في تعزيز قدرتهم على النجاح في سوق العمل وتلبية احتياجاته المتزايدة.

التوصيات :

بناء على ما توصل اليه البحث من نتائج واستنتاجات يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة اهتمام مؤسسات التعليم الجامعي بالإرشاد الأكاديمي من خلال العمل على وضع مرشدين أكاديميين من ذوي الكفاءة والخبرة في متطلبات سوق العمل. .
- ضرورة العمل على إعادة النظر في سياسة القبول في التخصصات التي يوجد فيها بطالة مرتفعة.
- العمل على استحداث المناهج الدراسية والتعديل عليها بحيث تجمع بين المهارات النظرية والتطبيقية.

- وجوب العمل على دراسة سوق العمل لمعرفة التخصصات المطلوبة والجديدة وذلك من خلال الدراسات الميدانية لسوق العمل.
- العمل على تطوير التعليم المستمر من خلال تصميم وتنفيذ البرامج وورش العمل التدريبية الخاصة ذات الجودة العالية وذلك بالتعاون مع مختلف الأقسام الأكاديمية وفقا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
- وجوب العمل على تطوير استحداث البحث العلمي وربطه بسوق العمل والعمل على توفير ميزانية خاصة للبحث العلمي، والعمل على تبادل الخبرات مع جامعات الخارج في مجال البحث العلمي.
- ضرورة العمل على تطوير مهارات الخريجين لكي تلاءم سوق العمل من خلال إلحاقهم بدورات تعليمية وتصميم برامج تدريبية لهم ترفع من فرص حصولهم على وظائف جيدة.

المراجع العربية:

_ البهنساوي، ليلى كامل(٢٠١٨)، رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، **مجلة كلية الآداب** جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد(٣) .

_ الثبيتي، مليحان معيض، (٢٠٠٠)، الجامعة نشأتها مفهومها ووظائفها،**المجلة التربوية** ،العدد ٥٤، جامعة الكويت ، الكويت .

_ جونس، **اقتصاديات التعليم، عمادة البحث العلمي**، الجامعة الاردنية،2000،

_ الحاج، أحمد علي، (٢٠١٥)، **التعليم الجامعي في اليمن**، مكتبة اقرأ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

_ حرب، محمد خميس، (٢٠١٣)، تطبيق ادارة المعرفة في الجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي ، **مجلة كلية التربية بالزقازيق** ، مجلد ٢٨ ، عدد ٧٩ ،جامعة الاسكندرية ، مصر.

- حيدر، عبداللطيف والصنوي، عدنان (٢٠١٧)، **تقييم مستوى خريجي الطب البشري والجامعات اليمنية من وجهة نظر أرباب العمل، مشروع تعزيز قدرات وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، صنعاء ، اليمن.
- داغر. أزهار خضر. الطراونة. خليف يوسف. القضاة. حامد. (٢٠١٦). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الاردني لحاجة سوق العمل .**مجلة دراسات العلوم التربوية** .المجلد.(٤٣).ملحق٥ .
- الدلو، حمدي أسعد(٢٠١٧)، استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، **رسالة ماجستير غيرمنشورة**، جامعة الأقصى، غزة.
- دليو ، فضيل واخرون ،(٢٠٠٦)، **اشكاليات الديمقراطية في تسيير الجامعة** ،ط٢،مخبر التطبيقات النفسية والتربوية ، قسنطينة.
- زيلعي، غادة عبد الكريم ،(1433)، **ورشة عمل مخرجات التعلم للبرامج والمقررات، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي**. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الشبه ،رمضان عبدالله ، (٢٠١٥)، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا ، **المجلة الجامعة**، العدد السابع عشر.
- شحاتة، نعمان، (٢٠٠٩)، **التعلم والتقويم الأكاديمي** . دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان.
- الشيتي، إيناس(٢٠٢٠). دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية(٢٠٣٠) في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم. تم

الاسترداد من المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال: -٣-٩-
refaad.com/Files/GJEB/GJEB.https://www.pdf.٥.

- ضمايرة ،جيهان ،ضمايرة ،روان ،(2020) ،استراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ، **مجلة فلسطين للأبحاث التقنية**،(٨)،(٣)،١٧٩-٢٠٠ كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة- جنين.
- الطلحي، محمد والمشيطي، محمد(٢٠٢٠). دراسة واقع الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين (دراسة ميدانية).تم الاسترداد من **المجلة الدولية للعلوم والتقنية:** -ps://www.stchtt
.Complete.pdf٢٠٢١%rs.com.ly/istj/docs/volumes/Volume
- طواف عبدالخالق(٢٠١٦).مخرجات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر منظمات الأعمال، **مجلة الإدارية** ،العدد 143 .
- عبدالله ، محمد ،(٢٠٠٥)، **المنظومة التعليمية والتطلع الى الاصلاح** ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران .
- عمارة، سامي.(2012) .تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في صوء تجارب بعض الدول المتقدمة .**مجلة مستقبل التربية العربية**. العدد (٨٠)الجزء (١٩).مصر.
- عون، جميل احمد، (٢٠٠٧)، مخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بسوق العمل والتنمية ،دراسة نظرية تطبيقية في البيئة الاجتماعية، **المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل** ،الطبعة الاولى ، صنعاء.
- قادر زكي، علي علي (٢٠١٦). تقييم العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر أصحاب العمل مدينة أربيل

أنموذجاً للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية** .السنة الرابعة عشر /العدد التاسع والأربعون.

- متولي، إسماعيل(٢٠١٤) **توطين الفرص الوظيفية بين ملائمة المخرجات التعليمية وهيكلة التخصصات العلمية**، جامعة طيبة، المدينة المنورة. السعودية.
- محمد، عدي صابور (٢٠١٨)،**"انعكاس مخرجات التعليم الأهلي على سوق العمل** ."جامعة حياة الخاصة للعلوم والتكنولوجيا. العراق .
- المسهلي ، أمة الله دحان(٢٠٢٠)، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية " جامعة حجة نموذجاً "، مجلة التربية والعلوم الإنسانية ، **جامعة حجه** ، العدد(٨) مجلد(٣٨)، العدد(١).
- معمرية ، بشير ،(٢٠٠٧)، **مجالات واساليب تكوين الاستاذ الجامعي الوضعية المهنية للاساتذة الجامعة** ، منشورات الحبر، الجزائر.
- المهدي ،ياسر فتحي .(٢٠١٤).استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصرفي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، **مجلة مستقبل التربية العربية**،.مج٢١،ع٨٩.
- المولى، عبد الستار(٢٠١٢) دور مخرجات التعليم و التدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق-دراسة مقارنة ٢٠١١-٢٠٠٣. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**. المجلد(٤) العدد(٩).
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **التقرير السنوي لجامعة حجة للعام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠م.**
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (٢٠١٠)، **القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ بشأن التعليم العالي**، الجمهورية اليمنية.

_ اليافعي .وفاء(٢٠٢١).استراتيجية مقترحة لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء مدخل ادارة المعرفة . **اطروحة دكتوراه غير منشورة** .كلية التربية .جامعة تعز. اليمن.

المراجع الاجنبية:

_ Hennemann, S. & Liefner, I. (2010). Employability of German Geography Graduates: The Mismatch between Knowledge Acquired and Competences Required. Journal of Geography in Higher Education, 34(2),215-230.

_ Otaibi, Mounir. (2010). The relevance of the outputs of higher education to the needs of the Saudi labor market. Studies of the Educational Journal, 24 (94), 251-288.

_ Banzragch,Otgontugs (2010), Education and the labor market in Central Asia: The cases of Mongolia and Tajikistan, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy under the Executive Committee of The Graduate School of Arts and Science COLUMBIA UNIVESRITY.